Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 7, 2026, 9907

Deanship of Scientific Research

Decree of King Jaime I in 648 AH/1251 CE in the city of Xàtiva

Mohammad Ali Al Mazawdah*[1], Gazi Fanatel Al Etaneh[2]

[1] Department of Humanities, College of Arts and Sciences, Qatar University

[2] Department of History and Civilization, Faculty of Arts, Yarmouk University

Received: 30/11/2024
Revised: 6/1/2025
Accepted: 9/2/2025
Published online: 1/2/2026

* *Corresponding author:*
m.almazawdah@qu.edu.qa

Citation: Al Mazawdah, M. A., & Al Etaneh, G. F. (2026). Decree of King Jaime I in 648 AH/1251 CE in the city of Xàtiva. Dirasat: Human and Social Sciences, 53(7), 9907. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.9907

Abstract

Objectives: This study investigates then decree that King James I issued in 648 AH / 1251 CE in the city of Xàtiva. The study outlines the thirty-one articles constituting the decree, analyzes its content, and explores the motivations behind its issuance and its outcomes.

Methods: The study employed the historical-analytical descriptive method, focusing on a document containing a decree issued in the year 648 AH/1251 CE in the city of Shatiba, and connecting the provisions of the decree to the political, social, and economic conditions in the same period.

Results: The study reached many results, the most important of which is, the designation of the suburb of Xàtiva as the residential area for its Muslim inhabitants, which was overseen by Muslim officials, who were all residents of the city, including a judge, the city council, and an administrator. Additionally, the study emphasizes the Muslims' right to own real estate, butcher shops, public baths, bakeries, and workshops.

Conclusion: The study concluded that the decree granted the Mudejars a form of self-governance in the suburb of Shatiba, administered through the city's leader, the Zalmedina, the Amin, and the Thabathalyanus.

Keywords: The Decree of 648 AH / 1251 CE, Xàtiva, King James I, Mudéjars, Christians.

مرسومُ الملك خايمي الأول عام 648هـ/ 1251م في مدينةِ شاطبة

محمد علي المزاودة*[1] ، غازي فناطل العطنه[2]

[1]قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر

[2]جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ والحضارة

ملخّص

الأهداف: تهدفُ هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مرسوم الملك خايمي الأول الذي أصدره عام 648هـ/ 1251م في مدينة شاطبة، وتبيّنُ بنودَ المرسوم المكوَّن من واحد وثلاثين بندًا، وتحلِّلُهُ، وتحاولُ التعرُّف إلى أسباب إصداره، وإلى نتائجه.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الوصفي الذي يركز على وثيقة تحتوي على مرسوم صدر في عام 648هـ/ 1251م في مدينة شاطبة. وربط بنود المرسوم بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة.

النتائج: توصَّلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها: تحديد ضاحية شاطبة مكانًا لسكن أهالي شاطبة المسلمين؛ إذ يشرف عليهم في إدارة الضاحية أشخاصُ القاضي، ومجلس المدينة، والأمين، وهم من سكانِ المدينة المسلمين. إضافة إلى حقهم في تملُّك العقارات ومحلات الجزارة، والحمامات، والأفران، والورش.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أنّ المرسوم قد أعطى المدجَّنين نوعًا منَ الحكم الذاتي في ضاحية شاطبة؛ وذلك بإدارتها من خلال رئيس المدينة وزالمدينا والأمين والثاباثاليانوس.

الكلماتُ الدالة: مرسوم عام 648هـ/ 1251م، شاطبة، الملك خايمي الأول، المدجَّنون، النصارى.

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المُقدِّمةُ

كانت الأوضاع السياسية في مدن شرق الأندلس في السنوات الأخيرة من دولة حكم الموحدين خطيرةً للغاية؛ مما أسرع في سقوطها في الأندلس؛ حيث لم تكن هناك قوة في شمال أفريقيا يمكنُها توحيد الأندلس مرة أخرى.

وقد ترتب على ذلك هجرة المسلمين الذين رؤَوْا أن وضعَهم الاجتماعيّ والاقتصاديّ مهدَّدٌ بالتدخل النصرانيّ بعد أن اختفت السلطة المركزية الموحديّة في بلنسية وغيرها من المدن الأخرى. وفي المقابل بقي عددٌ كبير من هؤلاء المسلمين الذين فضَّلوا البقاء في مدنهم وأراضيهم وعدم الخروج منها. وهذه الفئة من المسلمين سوف تتولى زمام السلطة مؤقتًا، وسترتبط مع ملك أراغون خايمي الأول باتفاقيات ومعاهدات صلح (Swift, 2012,pp.218-219).

فتحَ سقوطُ بلنسية عام 636هـ/1238م بيد ملك أراغون خايمي الأول(Jaime I) (609 – 674 هـ / 1213 – 1276م) الطريقَ للسيطرة على مدينة شاطبة التي كانت جزءًا من مملكة بلنسية؛ حيث استطاع خايمي الأول بعد محاولات عدة من السيطرة عليها. وقد وقَعَ سكانُ مدينة شاطبة تحت حكم الملك خايمي الأول مثل بقية المدن الأخرى، وأصبحت هذه المناطق مسرحًا للأحداث السياسية؛ كالحروب، والفتن، والثورات التي مزَّقت وَحْدَتهم وفتَّتَها.

وقد جاءت هذه الدراسة للتعرُّف إلى مرسوم عام 648هـ/ 1251م الذي أصدره الملك خايمي الأول في مدينة شاطبة؛ من حيث أسباب إصداره، وتحليل بنوده، وربطه بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة، وكذلك نتائج المرسوم.

وقد جاءَ نصُّ مرسوم عام 648هـ/ 1251م باللغة اللاتينية، وقام بمساعدتي بترجمته من اللغة اللاتينية إلى اللغة الإسبانية جوزيف دي ريو رودريغو، الأستاذ في معهد مونت بيردون في برشلونة.

اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على المصادر الإسبانية الآتية: Libro de sus hechos Jaim I El Conquistador

ويحتوي هذا المصدر على مذكرات الملك خايمي الأول، ويتناول الأحداث السياسية في فترة حياته.

ويتناول المصدر الآخر مجموعةً من الوثائق، منها المراسيم والقوانين التي أصدرها ملوك قشتالة وأراغون، ومنها مرسوم عام 648هـ/ 1251م.

Estado Social y Político de los Mudéjares de Castilla، Francisco F. y González

تمهيدٌ: احتلال مدينة شاطبة

بقيت مدينةُ شاطبة (Játiva) [1] فترة من الزمن تابعة لمملكة بلنسية (Valencia)[2] وقد مهدت سيطرةُ الملك خايمي الأول على مدينة بلنسية[3]الطريقَ في ما بعد إلى سقوط مدينة شاطبة.

وفي يوم 17 صفر 636هـ الموافق سبتمبر 1238م دخل الملك خايمي الأول مدينة بلنسية وتسلَّمها من حاكمها أبي جميل زيان بن مردنيش[4] ، وتم الاتفاق على عددٍ من الشروط التي تنصُّ على عدد من الضمانات للمسلمين في بلنسية[5]. وأن يغادر من أراد من المسلمين بلده خلال عشرين يومًا بأمواله وأغراضه (ابن الأبار، 1984، ج1، ص36 م).

وقد استقرَّ أبو جميل زيان في دانية (Dénia) [6]، ثم توجَّه الملك خايمي الأول جنوبًا، فاستولى على كُنْديه (Gondia) (ابن الأبار، 1984، ج1، ص37 م)، ثم اتجه إلى شاطبة في 16 شوال 636هـ / 21 مايو 1239م وحاصرها حصارًا قصيرًا(ابن الأبار، 1984،ج1، ص37 م؛ Swift, 2012,p.235)؛ ولكنَّه رجع إلى مونبيليه، وفكَّ الحصار عن شاطبة (ابن الأبار، 1984، ج1، ص37 م)، في 14 شوال 637هـ / 7 مايو 1240م. ويبدو أن الملك خايمي الأول قد حقق هدفه من هذا الحصار القصير حيث سيطر على المناطق المهمة بين شاطبة وبلنسية حول نهر شقر(Xúquer) (Swift, 2012,p.235).

وبعد سقوط بلنسية رحل الملك خايمي الأول عنها، وترك نائبه فيها رودريغو ليثانا (Rodrigo Lizana) بعد أن استقرت الأمور فيها. ولكنْ، حدث تطوُّر في

---

[1] شاطبة: تقع في شرق الأندلس. انظر: الحموي ،1995، ج3، ص 309 - 310؛ الحِميرى، 1980، ص337.

[2] بلنسية: تقع في شرق الأندلس وهي قاعدة من قواعد الأندلس على البحر المتوسط. انظر: الحموي ،1995، ج1، ص 490 - 491؛ الحِميرى، 1980، ص97 - 101.

[3] لمزيد من المعلومات عن سقوط بلنسية بيد الملك خايمي الأول. انظر: ابن الأبار، 1984، ج1، ص33-37 م.

[4] أبو جميل زيان بن مردنيش(**000** - 668 هـ / **000** - 1269 م): كان أميرًا على بلنسية ودانية. وفي عام 644 هـ /1246 م خرج من الأندلس ومعه أهله إلى تونس، ونزل بها في كنف أميرها، إلى أن توفي سنة 668 هـ /1269 م. لمزيد من المعلومات. انظر: ابن خلدون،1408هـ/ 1988م، ص 385 – 389؛ عنان، 1997، ص 445 – 459.

[5] من أهم هذه الضمانات:

- تُسلَّم المدينة لملك أراغون، على أن يؤمِّن جميع سكانها في أنفسهم وأموالهم.
- أن يكفل للذين يريدون الهجرة حرية الخروج بجميع أموالهم حيث شاؤوا.
- أن يكفل للذين يريدون البقاء في بلنسية، حرية مزاولة شعائرهم الدينية، وشرائعهم وعاداتهم، وألا يدفعوا من الضرائب أكثر مما يدفعه رعايا الملك الآخرون.
- أن تُسلَّم جميع الحصون والمواقع الواقعة على الضفة اليسرى لنهر شقر إلى ملك أراغون، مقابل توقيع هدنة مدتها ثماني سنوات، مع أبي جميل زيان أمير ما تبقى من مملكة بلنسية. حومد،1988، ص200.

[6] دانية: تقع شرق الأندلس على البحر المتوسط. انظر: الحِميرى، 1980، ص231.

مدينة شاطبة بعد أن تمكَّنَ أهلُها من أسر خمسة من فرسان الملك خايمي الأول، والقائد بيدرو دي الكلا (Pedro de Alcala) الذي أغار على شاطبة، فأعدَّ المسلمون كمينًا لهم؛ مما أدَّى إلى أسرهم (Jaime I , 1848,Capítulo, CCXIII,P.249;Biox,1837,pp.45-46).

وعندما وصلت الأخبار للملك خايمي الأول، قرَّرَ الخروج للسيطرة على مدينة شاطبة في عام 638هـ/1240م؛ وتوجَّه إلى مدينة التروا (Altura) ومنها تابع المسير إلى مدينة طركونة (Tarragona) [7] وكان في استقباله رئيس أساقفة طركونة بيدرو دي البالات (Pedro de Albalat)، وحاكم بلنسية رودريغو ليزانا (Jaim I, 1848,Capítulo CCXIII, p.294; Biox, 1837, p. 46).

وعندما علم أبو بكر محمد بن عيسى الخزرجي حاكمُ شاطبة بذلك الأمر، أرسل إلى الملك خايمي الأول رسولًا يُدعى بينفيري (Beniferri)، يخبرُهُ بأن فرسانه الأراغونيين هم من نقض الهدنة التي عُقدت بينه وبين المسلمين، وأن ما قاموا به هو دفاع عن النفس؛ فكان ردُّ خايمي الأول للرسول أنَّ على حاكم شاطبة تسليمَ القائد بيرو والفرسان (216- 215 ص، 1996، سالم;Jaime I , 1848,Capítulo, CCXIII,P.249).

وفي صباح اليوم التالي، عاد بينفيري لمقابلة خايمي الأول؛ ليخبرَهُ بأنَّ ابن عيسى الخزرجي يسرُّهُ أن يسلِّم الأسرى له؛ ولكنَّهُ كان قد باع الأسرى، والذي اشتراهم يطلب مبلغًا كبيرًا مقابل إرجاعهم، وأنه لا يمتلك من الأموال ما يكفي لإرجاعهم؛ فأخبر خايمي الأول الرسولَ بأنه سوف يستولي على مدينة شاطبة (Jaim I, 1848,Capítulo CCXIII, p.296) .

توجَّهَ الملك خايمي الأول ومعه رودريغو ليزانا إلى سهول شاطبة للبحث عن مكان مناسب لمعسكره؛ لضرب الحصار على المدينة، حيث أقام في قرية سالنيت (Sallent) (Jaim I, 1848, Capítulo CCXIII, p. 297; Biox, 1837, pp. 46-47).

وفي هذه الأثناء، رجع بينفيري رسولُ ابن عيسى الخزرجي إلى الملك خايمي الأول، وأخبره بالموافقة على إرجاع الأسرى، فكان رد الملك خايمي الأول بأنه لن يلتزم في الاتفاق بتسليم الأسرى فقط؛ وذلك لأنَّ حاكم شاطبة تأخَّرَ بالرد، وأنه لم يحترم الاتفاق؛ (Jaim I, 1848,Capítulo CCXIII, p.297) فقام الملك خايمي الأول بتخريب الأراضي في سهول شاطبة، وإتلافِ المحاصيل الزراعية، وتدمير الطواحين (Jaim I, 1848, Capítulo CCXIII, p. 297; Biox, 1837, p. 47).

ونتيجة لهذه الأحداث، أرسل ابن عيسى الخزرجي رسولًا من مجلس الشورى في مدينة شاطبة إلى الملك خايمي الأول؛ ليخبره عن سبب قيامه في هذه التصرفات، ولأنهم وافقوا على تسليم الأسرى. فكان رد الملك خايمي الأول على رسول ابن عيسى الخزرجي "أنَّه في بداية الأمر عندما طلبنا الأسرى، لم يعطهم لنا، والآن لم يعد الأمرُ يهمنا؛ لأننا فضلنا الحصول على شاطبة بدلًا من استعادة الأسرى" (Jaim I, 1848, Capítulo CCXIII, p.297).

وهذا دفع ابن عيسى الخزرجي لإرسال رسولين للتفاوض مع الملك خايمي الأول؛ لحلِّ مشكلة الأسرى. ولذلك؛ وافق الملك خايمي الأول، ولكن بشرط امتلاك إحدى القلعتين؛ إما قلعة شاطبة أو قلعة قسطليون (Casteellon) (217 ص، 1996، سالم;Jaime I , 1848,Capítulo CCXV, pp. 300-301). وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق بين الطرفين على اعتراف ابن عيسى الخزرجي بسيادة خايمي الأول على قلعة قسطليون والإفراج عن الأسرى في عام 639هـ/1241م (217 ص، 1996، سالم;Jaime I , 1848,Capítulo CCXVI, p. 301). وبعد ذلك، عاد الملك خايمي الأول إلى أراغون بعد أن ترك نابنًا جديدًا لمدينة بلنسية يسمى خيمينو بيريز تارازونا (Gimeno de Perez Tarazona) ليحكم المدينة في غياب الملك خايمي الأول (Jaim I, 1848,Capítulo CCXVII, p.301).

وبعد مرور عامٍ وأربعة أشهر على الاتفاق في عام 641هـ/1243م، قام أهالي شاطبة وتوس (Tous) وترابونة (Terrabona) وكارسل (Carcel) بمهاجمة فرقة عسكرية أراغونية بقيادة رودريغو ليزانا؛ حيث استولوا على الغنائم؛ (Jaim I, 1848, Capítulo CCXIX, pp.303-304; Biox, 1837, p. 52). وذكر الملك خايمي الأول بأن القائد رودريغو ليزانا أخبره بالأضرار التي لحقت بهم من المسلمين فقال " كنا سعداء بذلك؛ لأنَّه نقضَ الاتفاقات التي عقدها معنا، وأعطانا سببًا للسير نحو شاطبة"(Jaim I, 1848,Capítulo CCXIX, pp.303-304).

وخرج الملك خايمي الأول من أراغون باتجاه بلنسية، وأرسل رسالة إلى ابن عيسى الخزرجي حاكم شاطبة، يطلب منه الحضور لمقابلته. وعند حضوره أخبره خايمي الأول" بأن المسلمين قد ألحقوا الأذى بفرسان أراغون، وأنكم قد نقضتم الاتفاق الذي بيننا، ويجب عليكم تسليم مدينة شاطبة وقلعتها لنا"(Jaim I, 1848,Capítulo CCXIX, pp.304-305).

وبعد الانتهاء من الاجتماع، طلب الملك خايمي الأول من ابن عيسى الخزرجي الرجوع إلى شاطبة والتشاور مع مجلس الشورى في المدينة، ثمَّ ردّ الجواب على تسليم المدينة. فكان رد ابن عيسى الخزرجي بطلبِ مهلة من خايمي الأول مدَّتُها ثمانية أيامٍ للردِّ على طلبه.

توجَّهَ الملك خايمي الأول إلى قلعة قسطليون برفقة زوجته الملكة فيولانتي (Violante) (632- 648هـ/ 1235- 1251م) وعمه دون فرناندو (Fernando) وبعض نبلاء بلنسية، بانتظار إجابة حاكم شاطبة (Jaim I, 1848,Capítulo CCXIX, p. 305).

وبعد مرور ثمانية أيامٍ، أرسل ابن عيسى الخزرجي رسولَهُ المفوز (Almofarix)، الذي أبلغ الملك خايمي الأول - بحضور عمِّه دون فرناندو ونبلاء بلنسية - رفضَ ابن عيسى الخزرجي تسليمَ المدينة وقال: " سيدي، يرحب بكَ حاكمُ شاطبة وأعضاء مجلس الشورى بكل ودٍّ. ورغبةً منهم في الالتزام بالموعد الذي حدَّدته، أرسلوني إليك لإعلامك بقرارهم. ويقولون إنّه في ما يتعلق بالظلم الذي تشتكي منه، فقد كان لديهم كلّ الأسباب للشكوى إليك؛ لأن النصارى

[7] طركونة: تقع شمال شرق الأندلس على البحر المتوسط. مرسوم عام1251م / 248هـ انظر: الحموي ،1995، ج4، ص 32؛ الحِميرى، 1980، ص392.

ضايقوا حاكم شاطبة، بالطريقة نفسها التي تعاملَ بها المسلمون مع فرسانك. أمّا قلعة شاطبة التي تطلب منه تسليمها، فيقول لك إنك تعرف جيدًا ما هي القلعة؛ إذ لا يوجد أفضل منها في الأندلس كلِّها، ولن نُسلِّمَها بهذه السهولة" (Jaim I, 1848,Capítulo CCXXI, p. 306).

وبعد محاولاتٍ عدّة فاشلة من الملك خايمي الأول مع ابن عيسى الخزرجي لتسليم المدينة، اضطرَّ خايمي الأول بالتقدُّم بحملة عسكرية باتجاه شاطبة؛ إذ فرض عليها الحصار في أواخر عام 641هـ/1243م (219 ص، 1996، سالم;Jaime I , 1848,Capítulo CCXXII- CCXXIII, pp. 307-308). وأعلن الملك خايمي الأول منع الاتصال مع المسلمين في شاطبة من دون الرجوع إليه(Jaim I, 1848, Capítulo CCXXIII, p. 309; Swift, 2012, p.94).

لجأ ابنُ عيسى الخزرجي للاتصال بمملكة قشتالة، وطلب المساعدة والدعم منها. وقد فتحتْ كلّ من قلعة إنغيرة (Enguera) وموشنت (Muxent) أبوابَها لأمير قشتالة دون الفونسو (Alfonso) (Jaim I, 1848,Capítulo CCXXIII, p. 310; Biox, 1837, p. 54; Swift, 2012, p.94) فغضب الملك خايمي الأول؛ لتعدّي قشتالة على حقوق أراغون في مناطق شرق الأندلس وضمن أراضي مملكة بلنسية، وطلب من القشتاليين الانسحاب من القلاع، إلا أنَّ القشتاليين رفضوا ذلك بحجة أن المسلمين سلَّموها إليهم (220 ص، 1996، سالم;Jaime I, 1848, Capítulo CCXXIIII, p. 310).

وبناءً على ذلك، دارت مفاوضاتٌ بين الملك خايمي الأول ملك ارغون وألفونسو ولي عهد ملك قشتالة فرناندو الثالث (Fernando III) (650 – 683 هـ / 1217 – 1252م) لتقسيم مدن مملكة بلنسية، وتم الاتفاق بين الطرفين بتوقيع اتفاقية المرسى في عام 642هـ/1244م[8].

وبعد اتفاقية المرسى زحفَ الملك خايمي الأول بجيشه إلى مدينة دانية التي كانت تابعة لشاطبة، وفرضَ الحصار عليها، فاستمات أهلها بالدفاع عنها. إلا أنه بعد شهرين من الحصار، اضطُرَّ أهل دانية للاستسلام في ذي الحجة 641هـ/1244م (سالم، 1995، ص 222).

وبعد سقوط دانية، توجَّهَ الملك خايمي الأول إلى شاطبة وحاصرها (222-ص، 1996، سالم;Jaime I , 1848,Capítulo; CCXXIX, pp. 315-316). وبسببِ حرمان أهالي شاطبة من المساعدات، ولنقص المياه والغذاء (Biox, 1837, p. 55)، أرسل ابنُ عيسى الخزرجي رسولًا يُدعى أبا القاسم إلى الملك خايمي الأول، يطلب منه رفع الحصار عن شاطبة، فكانَ ردُّ الملك خايمي الأول الرفضَ، وطلبَ منه تسليم قلعة المدينة، والاستسلام.

(222-ص، 1996، سالم;Jaime I , 1848,Capítulo CCXXIX, pp. 315-316).

أرسل الملك خايمي الأول خيمينو دي توفيا (Gimeno de Tovia) بناءً على طلب ابن عيسى الخزرجي؛ حيث أخبره بوقف الأعمال العدائية حتى يوم الأحد؛ لأن أعضاء مجلس الشورى سيذهبون يوم الجمعة إلى المسجد، ويعقدون مجلسًا حتى يوم السبت، ثم بعد ذلك سيقررون ما يجب القيام به (Jaim I, 1848,Capítulo CCXXX, p. 317).

وبعد انتهاء مشاورات مجلس الشورى، ذهب وفدٌ لمقابلة الملك خايمي الأول، منهم المفوز وأبو القاسم، ومعهم رسول خايمي الأول خيمينو دي توفيا. وبعد مفاوضات ولقاءات عديدة، تم الاتفاق على توقيع معاهدة التسليم (Jaim I, 1848,Capítulo CCXXXI, p. 318; Biox, 1837, p. 56)، وكانت المعاهدة باللغتين العربية واللاتينية (Biox, 1837, p. 56)، وكان من أهم بنودها:

1- يُسلِّمُ المسلمون قلعة شاطبة الصغرى (Castillo Menor) لخايمي الأول، أما القلعة الكبرى (Castillo Magor) فيتم تسليمها بعد مرور سنتين من عيد العنصرة[9] من محرم 642هـ- يونيو 1244 إلى صفر 644هـ- يونيو 1246م.

2- حريَّةُ ممارسة الشعائر الدينية (223 ص، 1996، سالم;Jaime I , 1848,Capítulo CCXXXI, p. 318).

3- يُعطي حاكم شاطبة ابن عيسى الخزرجي حصنيْ منتيشه (Montesa) [10] وبياضة (Vallado). (Jaim I, 1848,Capítulo CCXXXI, p. 318)

وتسلَّمَ الملك خايمي الأول القلعة الصغرى وعيَّنَ عليها خيمينو دي توفيا حاكمًا لها (Jaim I, 1848,Capítulo CCXXXI, p. 318). وقام الملك خايمي الأول

---

[8] نصَّت الاتفاقيةُ على البنود الآتية:

1- تتزوجُ الأميرة فيولانت ابنة خايمي الأمير ألفونسو بن فرناندو الثالث ملكَ قشتالة.

2- تكون شاطبة جزءًا من مملكة أراغون.

3- يعطي الملكُ خايمي الأول لصهرِهِ بيانه (Villena)، وساش (Sax)، وكادويتي (Caudete)، وبغرس (Bugarras).

4- يتنازلُ ملك قشتالة عن إنغيرة (Enguera)، وموشنت (Mogente).

5- تكون بلنسية وتوابُعها تابعةً لمملكة أراغون، ومرسية وتوابُعها وما يليها جنوبًا تابعةً لمملكة قشتالة.

تتبعُ بلنسية بلاد قسطلة (Castalla)، وأيبار (Biar)، وريو (Relleu) ، وسشونة (Saxona)، وألارش (Alarch)، وفنسرات (Finestrat) ، وطرش (Torres)، وبولوب (Polop)، ومواله (Muela). وتتبعُ مرسية بلاد المنزل (Almansa)، وسرذول (Sarazul)، وحوض نهر كبرينول (Cabrinol)

ابن الأبار، 1984، ج1، ص34 م. ;Rubio, 1986, Vol. XIII, pp.137-138; Torres, 1998, pp. 682-685

[9] عيد العنصرة يوم مشهور ببلاد الأندلس، وهو موسم للنصارى، كالميلاد وغيره، وهو اليوم الرابع والعشرون من حزيران. وفي اليوم نفسه حبس الله الشمس على يوشع بن نون، وفيه ميلاد النبي يحيى بن زكريا عليه السلام. عريب بن سعيد أبو الحسن الكاتب، تقويم قرطبة لسنة 961م، تحقيق دوزى، ليدن، بريل، 1873، ص 65، ابن خلكان،1974،ص227 - 228.

[10] منتيشه: من قرى مدينة شاطبة. انظر: الحموي ،1995،ج5، ص 208.

بإصلاح القلعة، وإعادة إسْكانِ النصارى فيها، ونقلَ المسلمين إلى الضواحي وخارج الأسوار (Deusa, 1976, p. 42).

ثمَّ توجَّه إلى الجامع الكبير في شاطبة ودخله، وشرعَ في توزيع الأراضي والممتلكات على النبلاء والنصارى؛ حيث بلغ عددُ من تملَّك الأراضي والعقارات 600 شخصٍ تقريبًا(Biox, 1837, pp. 56-57).

وفي عام 644هـ/ 1246م، سيطر الملك خايمي الأول على القلعة الكبرى تنفيذًا لبنود الاتفاقية (223 ص، 1996، سالم;Barceló, 1982, p. 27). وبعد سيطرتِهِ على المدينة كاملة، عمل على تنظيم إدارة المدينة. فكانت الإدارةُ السياسية خاضعة للإدارة التي تحكم بلنسية، وكان القاضي المُنتَخَبُ كلَّ عام مسؤولًا عن القضايا الجنائية والمدنية، وعن الأعمال الإدارية والاقتصادية، ويشكل نفسُهُ مجلسًا مكوَّنًا من ستة أشخاص يقومون بإدارة المدينة (Biox, 1837, p. 61).

أسبابُ صدور مرسوم عام 648 هـ / 1251م

بعدَ دخول الملك خايمي الأول بلنسية، لم يلتزم في بنود معاهدة التسليم التي سبق ذكرها؛ حيث عمل على السيطرة على ما تبقَّى من أراضي مملكة بلنسية؛ مما دفع ما يقارب الخمسين ألفًا من المسلمين إلى الهجرة إلى المناطق الإسلامية الأخرى أو المناطق الريفية؛ وذلك للمحافظة على دينهم ولغتهم وتقاليدهم (حومد، ،1988، ص200)، وهي التي غدت في ما بعدُ مجتمعَ المدجَّنين (Las Mudéjares) [11]. وكان أكثر المدجَّنين احتشادًا في شرق الأندلس، في منطقتيْ بلنسية ومرسية (عنان، 1997، ص 56- 57).

وبعد سقوط مدينة بلنسية بدأت الكنيسة ممارسةَ الضغط على الملك خايمي الأول لطرد المسلمين والقضاء عليهم. إلا أن النبلاء الإقطاعيين كانوا يرون في طرد المسلمين تدميرًا للأراضي الزراعية، وحرمانهم من الأيدي العاملة؛ إذ تتطلَّبُ مصلحة الدولة الاحتفاظ بأكبر عددٍ ممكِن من الأيدي العاملة من المسلمين؛ لاستثمار الأراضي الزراعية، والعمل في الصناعات. لذلك؛ رأى الملك خايمي الأول أن الضغط على المسلمين سوف يدفعهم إلى الهجرة (حومد، ،1988، ص204).

في عام 645هـ/ 1248م حدثَ تطوُّر في مملكة بلنسية بأن قامت ثورةُ محمد بن هذيل الأزرق الثانية في واستمرت عقْدًا من الزمن (645 - 655هـ / 1248 – 1258 م). وانضم إلى هذه الثورة أهالي شرق الأندلس بما فيهم مدينة شاطبة (سالم، 1995، ص 228).

وأدَّى خوف خايمي الأول من ضياع ممتلكاته في بلنسية إلى نكثِ عهده، وعمدَ إلى طرد المسلمين المدجَّنين من مدن شرق الأندلس، ومن هؤلاء أهالي شاطبة الذين أخرجهم في عام 645هـ/ 1248م. وكانت نكبة أهالي شاطبة وإخراجهم بالقوة من المدينة كارثةً وإنذارًا للمسلمين في مدن شرق الأندلس (سالم، 1995، ص 228).

وفي شهر رمضان 645هـ/ يناير 1248م، دعا الملك خايمي الأول مجلسَ التاج أو النواب(الكورتس) للاجتماع والتشاور في كيفية مواجهة ثورة الأزرق، وانتهى الاجتماع بصدور قرارٍ يدعو إلى مواجهةِ الثوار والقضاء عليهم، وطردِ المسلمين جميعهم من مملكة بلنسية خلال شهر واحد، واستبدالِ السكان من النصارى بهم، ودعمِ التحصينات في بعض المواقع الرئيسة في بلنسية وخاصة شاطبة، لتكون نقاط ارتكاز له ولجيشه في العمليات المقبلة (سالم، 1995، ص 228؛ حومد، 1988، ص 260)، وتزويدِ حاميات المدن بالجند والفرسان(سالم، 1995، ص 228).

وكانت شاطبة أولى مدن شرق الأندلس التي اهتمَّ خايمي الأول بتحصينها؛ فأرسل إليها أعدادًا جديدة من الفرسان، وعهِدَ بالدفاع عنها إلى قائده جويلن دي مونكادا (Guillén de Moncada).

اعترض النبلاء في مملكة أراغون على قرار الملك خايمي الأول بطرد المسلمين؛ لأنهم كانوا يدركون مدى الأضرار الاقتصادية التي سوف تلحق ببلادهم وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة بسبب هجرة المدجنين. ولكنَّ الملك خايمي الأول صمَّمَ على تنفيذ قراره بحُجة أنه يخشى وصولَ الإمدادات والتعزيزات العسكرية من بلاد المغرب إلى مسلمي بلنسية وشاطبة وبقية مدن شرق الأندلس (سالم، 1995، ص 229). وقد طلب المسلمون المدجَّنون من الملك خايمي الأول تركَهم في مدنهم مقابل دفع مزيدٍ من الضرائب، إلا أنَّ طلبهم رُفض بحجة تمرُّدِهم وقيامهم بالثورة (229 ص، 1996، سالم ;Guichard, 2001, p. 576). وعلى الرغم من صدور هذا القرار، فقد واصل الثوار ثورتهم؛ إذ سيطروا على اثني عشر حصنًا تقريبًا (سالم، 1995، ص 229؛ حومد، 1988، ص 260). في حين فضَّلَ قسمٌ منهم النزوح إلى حصن منتيشة، واتخذوا منه مأوىً لهم، وكانوا ستين ألفَ مسلمٍ تقريبًا من دون النساء والأطفال. وأما القسم الآخرُ فقد لجأ إلى مرسية وغرناطة، وقُدِّرَ عددُهم بمئة ألفٍ (229 ص، 1996، سالم;Guichard, 2001, p. 576). وقدَّر الملكُ خايمي الأول نفسُهُ عدد النازحين بقوله: " إنهم كانوا يغطون الطريق لمسافة خمس مراحل" (حومد، 1988، ص 260).

وفي عام647هـ/ 1250 حدث تطوُّر بأن أصبح هناك تقاربٌ بين الأزرق و الملك خايمي الأول بوساطة زوجته الملكة فيولانتي؛ حيث أرسلت رسولًا يُدعى دون جوان دي مورا (Juan de Mora) إلى الأزرق الذي كان يقيمُ في حصن القلاعة (Alqala) للتفاوض معه. فكان ردُّ الأزرق بإرسال وفدٍ يترأَّسُه القائد أبو

[11] المدجنون مصطلح أُطلق على المسلمين الذين بقوا في أراضيهم التي سقطت تحت سيطرة الممالك النصرانية منذ أوائل القرن السادس الهجري / الثاني عشر ميلادي. عنان، 1997، ص 415.

القاسم بن هلال، ومعه أبو الحسن بن هذيل، وابن عمر عثمان بن سهل لإجراء المفاوضات مع الملك خايمي الأول، وقد أعطاهم الأزرق كامل الصلاحيات للتفاوض(Los documentos, 1940, documento Nº 154, pp.393-394). ونتيجةَ الأحداث السابقة قامَ الملك خايمي الأول باتّباع سياسة التسامح مع ما تبقى من المسلمين في شاطبة بإصدار مرسوم في 29 شوال 648هـ/ 23 كانون الثاني 1251 (Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, pp.324-327).

بنود مرسوم 648هـ/ 1251م

ضمَّ مرسوم عام 648هـ/ 1251م في مدينة شاطبة واحدًا وثلاثين بندًا، وقد حدَّدَتْ بنودُهُ حقوق المدجنين وواجباتهم في مدينة شاطبة التي يمكن إجمالها في ما يأتي:

الإقامةُ

في النصف الثاني من القرن الثالث عشر كان نشاطُ إعادة السكان كبيرًا في جنوب بلنسية، وقد ذهبَ معظمهم تقريبًا إلى مدينة شاطبة والمناطق المحيطة بها؛ حيث حدثتْ تغييرات مهمَّة في أماكن سكن المدجَّنين في مملكة بلنسية؛ إذ انخفض عددهم بسبب الهجرة، أو طردهم منها، وإسكان النصارى في هذه الأماكن (Montalvo, 2009, p.165) .

وقد تناول المرسومُ بنودًا خاصةً في إقامة المدجَّنين في شاطبة منها: البند الأول: "سيعلم الجميع أنَّنا نحن، خايمي- بفضل الله- ملكُ أراغون ومايوركاس وفالنسيا، وكونت برشلونة وأورخيل، وسيدُ مونبلييه. نعطي ونمنحُ وندعم كلّاً منْ جاهيا ألمنيث، وأبوتينوم أبوديريتشا، وعبد الله ألفانيكي، وعلي ألفانيكي، وأبوثاك الفانيكي، والمفار الغايسيل، وأبمافار الميقينيسي، ومحمد إبنسيبت، وعبد الله إكسامبرا، وغالب أداروز، ويحيى أبينرها، ومحمد عبد الست، وكلَّ جماعة المسلمين الحاليين والمستقبليين في ضاحية شاطبة، من الذين يعيشون وسيعيشون فيها، وكذلك خلفاؤكم وخلفاؤهم إلى الأبد، في أنحاء ضاحية شاطبة كافة؛ من سور فوفيا إلى سور إكسيريا الآخر، مع شجرتي التين الموجودتين على الساحل. ومن الساحل إلى الشارع الرئيس للضاحية، مع المنازل كافة الموجودة هناك غير المأهولة والمنهوبة، وإلى الحدِّ الذي خُصِّصَ لكم من قبل إيكسيمينيس بيريه دي أرينوس(Exminum Petri de Arenoso)، وكيلِنا في مملكة فالنسيا. ومن ناحية أخرى، فإننا نحتفظ لأنفسنا ولكم إلى الأبد بمحل جزارة ومغسلة، وبعض الحمامات، وبعض الأفران، وبعض الورش، وكل تلك الأشياء الأخرى المذكورة". (Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, pp.324-325). والبند الثاني عشر: "لا يمكنُ أن يكون لكلِّ مسلم بابٌ مفتوح لبعض الوقت باتجاه الشارع الرئيس المذكور أعلاه، ولا يمكن أن يُسمح لأي رجل أو امرأة نصرانية أن يعيش بينكم لفترة من الوقت " (Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, pp.325-327). والبند الثلاثون: "الأمرُ بعدم دخول بعض سكان شاطبة إلى منازلكم أو أحيائكم لطلب الماء أو شربه، إلا مع أحدِ المسلمين من الحي المذكور. علاوة على ذلك، نرحب بكلِّ مسلم يعيش في ضاحية شاطبة ويسكن فيها مع كلِّ ممتلكاته المنقولة وغير المنقولة التي يحتفظ بها، أو سيحتفظ بها تحت حمايتنا ووصايتنا وأمرنا وتوجهاتنا الخاصة، حتى يتمكن من الذهاب والعودة في جميع أنحاء ولايتنا القضائية عن طريق البر، وعن طريق البحر أيضًا، وينعمُ بكلِّ ما يريد من المياه العذبة، والصحة، والمساواة، والأمن" (Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, p.326).

نجدُ من خلال تلك الإشارات التي وردت في البند الأول تحديدَ حدود مِنطقة إقامة المدجَّنين في مدينة شاطبة في مِنطقة تسمى ضاحية شاطبة، إضافة إلى وجود عددٍ من كبار شخصيات المدجَّنين كشهودٍ على هذا المرسوم، واحتفاظ المدجَّنين في بيوتهم ومحلات الجزارة، وبعض الحمامات والأفران والورش، وبإشراف من وكيل ملك أراغون في بلنسية إيكسيمينيس بيريه دا أرينوس(Exminum Petri de Arenoso). وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ ملك أراغون خايمي الأول استخدم عبارة " فإننا نحتفظ لأنفسنا ولكم إلى الأبد" في ما يخصُّ ممتلكات المدجَّنين التي سبق ذكرها. ويدلُّ هذا على أنَّ الملك خايمي الأول يملكُ بعض الممتلكات التجارية في شاطبة. وتضمَّنَ المرسوم أيضًا منعَ المدجَّنين بأنَّ يكون لهم بابٌ مشرفٌ على الشارع الرئيس في ضاحية شاطبة.

وقد تناول البند الثلاثون: منعَ النصارى من دخول ضاحية شاطبة إلا برفقة أحد المدجَّنين القاطنين في الضاحية، وأكَّدَ البندُ نفسُهُ كذلك حمايةَ سكان الضاحية من قِبَلِ ملك أراغون، وَضَمِنَ حريَّةَ التنقُّل في كلِّ أرجاء مملكة أراغون؛ حيث سُمِحَ للمدجَّنين بِتغييرِ أماكن إقامتهم، والانتقال الى أي مكانٍ يرغبون العيش فيه (Envic, 1992,p.34). حيث كان المدجنون بشكل عام يعيشون في المناطق الريفية في بيوت صغيرة قريبة من ضواحي المدن، ويعيش قسم آخر منهم في ضواحي المدن. وكان مدجنو المناطق الريفية يشكلون الأغلبية في تلك المناطق على عدد المدجنين في المدن، وكانوا أكثر استقرارًا في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي. (Envic, 1992,p.37)

القضاءُ والتشريعاتُ الدينية

ضَمِنَ المرسوم الذي أصدره خايمي الأول حقَّ المدجَّنين في اختيار رئيس المدينة منهم، وهو بمنزلة القاضي والمستشارين والأمين؛ حيث تناولت البنود الآتية ذلك. البند الثاني: "يختار المسلمون المذكورون أعلاه وخلفاؤهم، رئيسًا من بينهم للمدينة (el alcalde)؛ لينظر في قضاياهم ويحكم فيها، ويمكِنُ تغييره إذا لم يقمْ بالمهمَّة بإخلاص وبشكل جيد". والبند الثالث: "لا يستطيع أيُّ مسلم أو مسلمة استئنافَ الحكم الصادر من رئيس المدينة أمام زالمدينا (*zalmedín*) والأمين (*alamín*) والفقراء الآخرين في الجماعة (المدجنين)، إن لم يكن أمامنا أو أمام عمدةٍ مسلمٍ آخرَ، وفقًا للقانون الخاص بكم. ويبقى للمسلمين مساجدهم ومقابرهم، والثاباثاليانوس (*zabazallanos*)، ويمكنهم تعليم أبنائهم وأطفالهم، وممارسة شعائرهم الدينية في مساجدهم كما هي العادة بين المسلمين". والبند

الرابع: "يختار المسلمون أربعة من المسلمين الذين سيحرسونهم ويحافظون على تشريعاتهم". والبند الخامس: "ونحافظ نحن أيضًا على أنفسنا وعلى مواقعنا التي يمكننا أن نعطيها للأمين زلمدينا القاضي، وهو شخصٌ يفهم تشريعاتنا ويطبقها في مدينة شاطبة، ويقيم العدالة في ما بين الناس، ويرعاهم وينصفهم، ويستطيع زالمدينا تعيين شخص يخلفه لتحقيق العدالة ورعاية الناس"، والبند السادس: "ونريد أيضًا أن نحبس كلَّ رجل يسبب ضررًا في ضاحية شاطبة، وينفِّذُ زالمدينا الحبس المذكور أعلاه، مع الاحتفاظ بعُشر الذمة. ويحظر بشدة أيضًا دخول أيّ نصرانيّ إلى منزل أي مسلم مهما كان الضمان، إلا مع الأمين، وأن جميع المسلمين يحكمهم رئيس المدينة والمستشارون".(Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, p. 325)

احتفظَ المدجنون الذين بقوا في مملكة بلنسية بكل ممتلكاتهم، وسُمح لهم بممارسة عاداتهم واحتفالاتهم وطقوسهم الدينية. وقد أُصدرت الأوامر من الملك خايمي الأول بعدم التعرُّض لهم أو مضايقتهم (براتشينا، ،2012، ص 23).

وسعى المدجَّنون للحفاظ على هُويتهم بوصفهم مجتمعًا إسلاميًا؛ إذ كانوا يحتكِمون إلى القواعد المُنبثقة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وقد ضمنت الاتفاقيات والمراسيم للمدجنين مستوىً داخليًّا من النظام الإسلامي؛ مما ضمن استمرار العمل بها في مملكة أراغون من قبل الملك خايمي الأول(Montalvo, 2009, p. 171).

كان رئيسُ المدينة أو العمدة، وهو الشخص الذي يُعيَّنُ بدرجة قاضٍ في بلدة أو مجموعة من البلدات(Pérez, 1802, pp. 1-17) يمتلكُ سلطة أساسية في تيسير شؤون المسلمين. وكان يتمتع بسلطات قضائية ومدنية وجنائية على المدجَّنين، ويحكم بينهم وفق الشريعة الإسلامية، وكان مسؤولًا عن إدارة الضرائب وتحصيلها، وعن المشتريات والمبيعات، والزواج (Montalvo, 2009, p. 171). وكان رئيس المدينة يتمتع بمكانة قضائية خاصة تحميه من التُّهم الباطلة، ولا يُحاكَم إلا من أهل الكفاءة بحسب التشريعات الإسلامية، ويظهر ذلك واضحًا في البند الثالث. أما بالنسبة لزالمدينا فكان مسؤولًا عن مهامَّ مختلفة، منها مراقبة السوق. وكان يعمل كذلك عمل القاضي؛ حيث يمارس بعض مهام القضاء، ويظهر ذلك من خلال البند الخامس والسادس. ويبدو أنه كان هناك تداخلٌ بين رئيس المدينة وزالمدينا؛ بسبب صلاحيات كلٍّ منهما في القضا(Montalvo, 2009, p. 172-173) . أمّا الأمين فكان مسؤولا عن حكم المدجَّنين والدفاع عن حقوقهم، وكان يدير المجتمع المحليَّ ويمثِّلُهُ أمام الملك والنبلاء الإقطاعيين في أراغون. وكان المستشارون يساعدون الأمينَ في أداء واجباته؛ إذ يتم اختيارهم سنويًا من قِبَلِ رؤساء عائلات المدجَّنين. وكان يجتمع هؤلاء مرة واحدة في الأسبوع، وكان لهم سلطة إصدار المراسيم المختلفة المتعلقة بالمدجَّنين، وكانوا يمثلون حلقةَ الوصل بين ملك أراغون والمدجَّنين. أما في الوظائف الدينية والشرعية، فقد وُجِدَ الثاباثاليانوس، وهو المؤذن أو صاحب الصلاة الذي كان يؤُمُّ بالمسلمين صلاة الجماعة خمس مرات في اليوم. إضافةً إلى وجودِ الفقيه الذي كان مكلَّفًا بمهمة الوعظ في المساجد، وتعليم الأطفال(Montalvo, 2009, p. 172-174) .

وتجدر الإشارة هنا إلى ورود كلمات عربية في نصِّ المرسوم المكتوب باللغة اللاتينية وهذه الكلمات: (el alcalde) ،(*zalmedín*)، (*alamín*) ،(*zabazallanos*).

وقد تناولت البنود الأخرى علاقة النصارى مع المدجَّنين، وتطبيق بعض التشريعات التي تحكمهم، مثل: البند الثامن: "إثبات أنه إذا اشتكى أيُّ نصراني على أحد المسلمين، فسوف يحصل على العدالة أمام زالمدينا؛ باتباع أحكام المسلمين وشرائعهم. والبند العاشر: إذا قام أي مسلم بقتل مسلم آخر، فسيتم القبض على هذا القاتل ووضعه تحت رحمة ملك أراغون. ولا يَقبلُ المسلمون الآخرون أيًا من ممتلكات القاتل التي تم الحصول عليها نتيجة القتل". والبند الحادي عشر: "إذا هرب أيُّ أسيرٍ مسلم أو مسلمة من سيده، وذهب إلى منازل بعض المسلمين، فإنه يتم القبض على الأسير من قِبَلِ سيّدِهِ، ولا يشمل ذلك من ليس تحت سيطرته إذا ذهب بنفسه إلى المنزل، ولا تجبُ عليه أيُّ عقوبة أخرى". والبند التاسع والعشرون: "كل مزارع مسلمٍ يعيش في المزارَع، وليس من سكان ضاحية شاطبة، لا يُمكِنُهُ أن يشهد ضدَّ أحدٍ، باستثناء من يسكن في المِنطقة المسلمة؛ إذ يُمكنه أن يَمثُلُ للشهادة". والبند الثالث عشر: "إذا أصبح أيُّ مسلمٍ نصرانيًا، يجوز له الحصولُ على أغراضه وجميع ممتلكاته المنقولة؛ أمّا الميراث فيجب أن يكون لملك أراغون وأتباعه، ويُمكن أن يُعطى للمسلمين وليس للنصارى" (Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, pp.325-327).

لقد قدَّمنا في ما سبق بنودَ المرسوم المتعلقة في القضاء والتشريعات الدينية التي تنظِّمُ حياة المدجَّنين في مدينة شاطبة وعلاقاتهم مع نصارى المدينة. وعلى الرغم من أنه وفقًا للشريعة الإسلامية، يُوَزَّعُ الميراث بين الأقارب، فإنَّ تدخُّل ملك أراغون غيَّرَ هذه القواعد؛ حيث يتم توزيع ممتلكات المسلمين الذين ماتوا من دون أن يتركوا ورثةً بالتساوي بين الملك والمدجَّنين. وقبل ذلك كان المدجَّنون قد مُنِحوا الحرية في كتابة وصية لصالح المسلمين، حتى لو ماتوا ولم يوجد وريثٌ لهم. أمّا بالنسبة للأسرى، فقد كان هناك أسرى مسلمون من الحرب في أثناء حملات خايمي الأول في فتح مملكة بلنسية، وكان الملك والكنسية والنبلاء يمتلكون الأسرى. وكان هناك أيضًا تجارٌ متخصصون في تجارة الأسرى (Montalvo, 2009, pp. 187-188).

البيعُ والشراء

لقد تضمَّنَ المرسوم بنودًا تتعلَّقُ في عمليات البيع والشراء؛ حيث تضمَّن البند السابع أنَّه: "يُسمح للمسلمين بشراء المنازل والتصرُّف بالمواريث وأيّ ممتلكات أخرى لأيّ شخص منهم، ويمكنهم أيضًا بيع منازلهم ومواريثهم للمسلمين وغير المسلمين". أما البند الثاني والعشرون ففيه: "يحقُّ للمسلمين شراء القمح والشعير والذرة وأيّ نوع آخرَ من الحبوب مثل سكان شاطبة النصارى"(Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, pp.325-327).

والبند السادس والعشرون، وفيه: "ولا يجوز أن يتمَّ الافتراء على أيّ مسلمٍ بسبب النبيذ الذي اشتراه أو يحتفظ به في المنزل. ويمكنكم أن تقيموا

سوقًا كلّ يوم جمعة من كل أسبوع في ميدان سانت ميكيل" (Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, p. 327).

وقد سمحَ المرسومُ للمدجَّنين أيضًا بشراء المنازل، والتصرُّف بالممتلكات والمواريث، وسمحَ بالبيعِ مع المسلمين أو النصارى، وسمح لهم كذلك بشراء الحبوب على اختلاف أنواعها، وسمح بإقامة سوقٍ كلّ يوم جمعة من كل أسبوع في ميدان سانت ميكيل.

في عام 647هـ/ 1250م منح خايمي الأول بعضَ الامتيازات للنصارى في مدينة شاطبة، منها أن يكون هناك سوقٌ أسبوعي يُعقَد مرة واحدةً في يوم من أيام الأسبوع، وسوقٌ سنوي آخرُ يُعقد مرة في كل عامٍ، وكان في شهر أغسطس(Deusa, 1976, p. 52) . وقد انتشرت الأسواق الأسبوعية كثيرًا في الأندلس؛ ففي شوذر(Jódar) كان يُعقد السوق يوم الثلاثاء[12] ، وفي قبرة (Cabra)[13] وقرمونة (Carmona)[14] كان يُعقدُ السوقُ يوم الخميس (الحِميرى، 1980، ص453، 461).

ويبدو أنَّ هدفَ منْحِ الملك خايمي الأول المدجَّنين امتيازَ إقامة سوق أسبوعي هوَ مساواتُهم بالنصارى الذين حصلوا على هذا الامتياز من قبل.

الضرائبُ والرسوم

لم يكن هناك نظامٌ ضريبي مشترَك لجميع المدجَّنين في أراغون؛ نظرًا لاختلاف الامتيازات المليكة أو الإعفاءات الضريبية التي كان يحصل عليها المدجَّنون. فعلى سبيل المثال، تختلفُ الضرائب المفروضة على المدجَّنين في المناطق الريفية عن المدينة؛ حيث كان المدجَّنون في المناطق الريفية يدفعون نسبةً تتناسب مع موسم الحصاد، وتتغيَّرُ تبعًا لنوعية الأرض وإنتاجِها(Montalvo, 2009, p. 180) .

لقد أعفى مرسومُ الملك خايمي الأول سكانَ ضاحية شاطبة أو من يقيم فيها من ضريبة الجزية؛ حيث نصَّت البنود الآتيةُ على ذلك: البند التاسع: "المسلمون الحاليون والمستقبليون في شاطبة، ليس عليهم أيُّ أعباء؛ بحيث لن يضطروا إلى دفع أيّ خدمة أو جزية لملك شاطبة أو لحلفائنا بعد مئتي عام كاملين من الآن، إلا في حال القتل أو السرقة". والبند الرابع عشر: "كلُّ تاجر مسلم، أو أيُّ شخص آخر يأتي إلى ضاحية شاطبة المسلمة، يكون حرًا وآمنًا هناك مع جميع أغراضه وبضائعه، وهو مُعفىً من جزية المرور وقوانين أراغون الأخرى". البند السادس عشر: "إذا جاء أيُّ مسلم للعيش في ضاحية شاطبة، وظلَّ هناك مدةَ عام أو عامين أو أكثر ثم أراد المغادرة، فيمكنُهُ القيامُ بذلك بأمان، مع إعطاء فترة راحة". البند الرابع والعشرون: "لا يدفع الأسرى المسلمون أو المسلمات الذين تم شراؤهم من قِبَلِ ملك أراغون، أو أُعيدَ شراؤهم من الأسياد، جزيةَ مرورٍ ما دام أنَّهم من سكان شاطبة". البند الثامن والعشرون: "أن يكون كلُّ مسلمٍ يعيش في شاطبة ويقيم فيها حرًا في جميع أنحاء مملكة بلنسية، فضلًا عن عدم الاضطرار إلى دفع جزية المرور لكلّ شخص، أو دفعِ الضريبة المفروضة على عبور البضائع"(Francisco y González, 1866, documento XXIV, pp.325-327).

يُستنتَجُ من ذلك أن الملك خايمي الأول ألغى ضريبة الجزية عن المدجَّنين في ما يخصُّ الإقامة في شاطبة، وجزية المرور والتنقل في مملكة بلنسية بقصد التجارة أو غير ذلك (Montalvo, 2009, p. 166) ؛ إذ كان خايمي الأول قد فرض الجزيةَ على المسلمين في شاطبة بعد أن تسلَّمَ القلعة الكبرى للمدينة في عام 644هـ/ 1246م (Barceló, 1982, p. 27) . ثمَّ إنَّه لم يكنْ هناك نظامٌ قانوني مشترَك لجميع المدجَّنين في بلنسية، وكانت الامتيازات والحقوق والمراسيم تختلف من منطقة إلى أخرى(Envic, 1992, p. 32)؛ حيث كان للسُّلطاتِ الحكومية في أراغون صلاحياتٌ على المدجَّنين، مثل حريَّة التجارة والتنقل والهجرة خارج مملكة بلنسية، أو حريَّة تغيير الإقامة(Envic, 1992, p. 33) .

وعلى الرغم من الإعفاءات السابقة، فإنّه تمَّ فَرْضُ ضرائبَ ورسوم على المحاصيل الزراعية والأشخاص والعقارات والمحلات التجارية. ويُلاحَظُ ذلك في البنود الآتية: البند الخامس عشر: "يدفعُ المسلم عُشر المحاصيل الزراعية باستثناء الخضروات". البند السابع عشر: "إنَّ أيًا من المسلمين الذين يعيشون في ضاحية شاطبة في الوقت الحاضر أو في المستقبل، مطالبون بإعطاء بيزانتيو فضيّ (Besancio de Plata) [15] كلَّ عام لصالح أسيادهم؛ وإذا كان له ثلاثةُ أو أربعة بيوت حصلَ عليها من العمل، فلا يجب عليه إلا دفعُ بيزانتيو واحدٍ عنها جميعًا". البند العشرون: "يجب على أيّ مسلم أن يدفع لملك أراغون وأتباعه بيزانتيو فضيًا سنويًّا وإلى الأبد عن كلّ متجرٍ يريد تشغيله، وبيزانتيو فضيًا أيضًا عن كل محل جزارة". البند الحادي والعشرون: "مقابلَ كلّ رأس من الكبش والأغنام والماعز والضأن يُضحَّى بها في الضاحية، يتمُّ دفعُ ثلاثة أوبولات ملكية(óbolos Reales) [16] ، وتُدفع ستةُ دنانير(Denarios) [17] لنا أو لأتباعنا عن كلّ رأس ثورٍ أو بقرة". البند السابع والعشرون:"إثبات أنَّ أيًا من السادة الذين يصنعون الأباريق والأواني والقرميد والبلاط يدفعون لنا بيزانتيو فضي واحدًا عن كل فرنٍ سنويًا. وأنَّ لديكم مواقع حرة من دون أيّ قيود"(Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, pp.326-327).

يتضحُ مما سبق أنَّ هناك اختلافًا في قيمة الضرائب ونوعيتها؛ فمنها ما يتعلق بالتجارة والعقارات، ومنها ما يتعلقُ بالثروة الحيوانية، والحرف

---

[12] شوذر: من كور جيان تعرف بغدير الزيت لكثرة زيوتها. انظر: الحِميرى، 1980، ص351.

[13] قبرة: كورة من أعمال الأندلس تتصل بأعمال قرطبة. انظر: الحموي ،1995، ج4، ص 305 - 306؛ الحِميرى، 1980، ص453.

[14] قرمونة: كورة بالأندلس تقع شرق إشبيلية. انظر: الحموي ،1995، ج4، ص 330 - 306؛ الحِميرى، 1980، ص461.

[15] عملة فضية وزنها (15) غرامًا من الفضة. انظر: سعيدان، 1985م، ص22.

[16] عملة فضية وزنها (0.44) غرامًا من الفضة. انظر: Artur, 1989, pp. 717-721.

[17] عملة فضية وزنها (0.88) غرامًا من الفضة. انظر: Artur, 1989, pp. 717-721.

الصناعية. وكانت ضريبة الأملاك في مملكة أراغون دينارًا واحدًا مرابطيًّا، يدفعُها صاحب العقار كلَّ سبع سنوات، ولكنَّ هذه الضريبة قد زادت وتغيرَّت لاحقًا(Swift, 2012, p. 237) . ويظهر هذا التغييرُ بشكل واضح في المرسوم؛ حيث أصبحت سنويةً بمقدار بيزانتيو فضيٍّ(Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, pp.326-327).

أمَّا بالنسبة للمحاصيل الزراعية، فقد كان المدجَّنون يدفعون ربعَ الإنتاج ، ولكنَّ الضريبة لم تكنْ ثابتة؛ حيث تتغير تبعًا لنوعية الأرض وإنتاجها. وعلى ما يبدو أنَّ سبب استثناء الخضروات من الضريبة، هو أنَّ النصارى مُعفوْنَ من دفعها، وكذلك كانت تُستخدم لاستهلاكهم الخاص. وكانت تدخلُ بعضُ هذه الضرائب والرسوم مثل المنازل والمحلات التجارية والورش إلى الخزينةِ الملكيَّة.(Montalvo, 2009, p. 180-185)

أما في ما يتعلق بإدارة الحمامات والأفران، وجباية الضرائب والرسوم، فقد تناول البندانِ الثامن عشر والتاسع عشر ذلك. البند الثامن عشر: "لن يتمكَّن أيُّ نصرانيّ أو يهوديّ من إدارة الحمامات أو الأفران التي تقع ضمن ضاحية شاطبة"(Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, p.326) ، البند التاسع عشر: "لا يجور لأي يهوديّ أن يكون جامعًا لإيرادات ملك أراغون في ضاحية شاطبة "(Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, p.326) .

كانت الضرائب في أراغون تُجمع عن طريق الإدارة المحلية، أو من مندوبٍ عامّ. وكان تفويض تحصيل الضرائب ممارسةً شائعة في أراغون؛ حيث كان اليهودُ في بعض الأحيان يعملون على تحصيل إيرادات الملك خايمي الأول وضرائبه(Jaim I, 1848, CCXXIII, p. 309; Swift, 2012, pp. 239-240). ويبدو أن سبب منع اليهود من ذلك، هو أن مهمَّة إدارة الحمامات أو الأفران وتحصيل الضرائب، كانت قد أُوكلتْ إلى رئيس بلدية ضاحية شاطبة(Montalvo, 2009, p. 171).

أمَّا الجزء الثاني من الضرائب والرسوم فيتعلق بالأشخاص؛ حيث تضمَّنَ البند الثالث والعشرون أنه: "إذا حملتْ أيُّ مسلمة، ولم يكن لها زوجٌ؛ فإنها تدفع لنا خمسة سويلدوس(Sueldos) [18]. وكلُّ مسلم يُنكر ابنًا أو ابنة، يدفع لملك أراغون عشرين سويلدوس؛ سيما إذا أثبتت الأمُّ أنَّ الابنة أو الابن هو من ذلك الشخص الذي نفى أنه ابنه"(Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, p. 327). وفي البند الخامس والعشرين: "إذا استضاف أحدُ المسلمين نصرانيًا مجانًا، فعليه أن يدفع لملك أراغون خمسة سويلدوس عقوبةً لذلك"(Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, p. 327).

تعدُّ هذه الضريبة نوعًا من العقوبة، تُفرَضُ على المدجَّن إذا قام بعملٍ ما يخالف البند الثالث والعشرين والخامس والعشرين من المرسوم، ومِن ثَمَّ تُعدُّ هذه الضريبة غيرَ ثابتة، وإنما مربوطةٌ في حال مخالفة الأشخاص لبنود المرسوم التي تم ذكرها.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هناك اختلافًا في نوعية العملة المستخدَمة في المرسوم؛ حيث تم استخدام أربعة أنواعٍ من العملات، هي: بيزانتيو، وأوبولات، ودنانير، وسويلدوس. ومِن ثَمَّ فلا بدَّ من تسليط الضوء على قيمة هذه العملات التي كانت تتغيَّرُ في قيمتها بين الحين والآخر؛ حيث كلُّ واحد بيزانتيو يساوي اثنين سويلدوس، وكل واحد سويلدوس يساوي اثني عشرَ دينارًا أراغونيًّا، وكلّ واحدٍ سويلدوس يساوي أربعةً وعشرينَ من الأبولات، وكلّ دينارٍ يساوي اثنين من الأبولات (Artur, 1989, p. 719).

أما البند الأخير في المرسوم الواحد والثلاثين، فقد نصَّ على أنّه: "يؤمرُ النوابُ والمحضِرون ورؤساء البلديات والقضاةُ والمحلفون، وغيرُهم من المسؤولين لدينا، ومن جميع المذكورين أعلاه، بالحفاظ عليك وعلى جميع ممتلكاتك، ويلتزمون بحمايتك والدفاع عنك، وعدم السماح بإزعاجك. صدرَ في شاطبة، في اليوم العاشر من تقويم فبراير، سنة ألفٍ ومئتين وواحدٍ وخمسين" (Francisco y González, 1866, documento Nº XXIV, p. 327) .

وتجدر الإشارة إلى أن البنود السابقة ذكرتِ الجهات الرسميةَ التي حضرت إصدار المرسوم، وقد تمَّ ذكرُهم في البند الأول من المرسوم، وقد تعهَّدَ هؤلاء بالحفاظ على ممتلكات ملك أراغون، وحمايته والدفاع عنه.

نتائجُ المرسوم

كان المدجَّنون الأغلبية الديموغرافية، مقارنة بالأقلية النصرانية في بلنسية، ومع ذلك فإنَّ عدم احترام المواثيق والعهود أدّى إلى تدهوُر الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمدجَّنين(Montalvo, 2009, p. 157).

ويُشارُ إلى أنَّه من المنظور النصرانيّ، لم يكن هناك نظامٌ قانونيٌّ مشتركٌ لجميع المدجَّنين في مملكة أراغون، حتى الامتيازات التي مُنحت للمدجنين، فهي تختلفُ من منطقة إلى أخرى. وكان مصدرُ الولاية على المدجنين هو الملك نفسه؛ سواء أكان ذلك بشكل مباشر، أو غير مباشر من خلال مفوضيه (Montalvo, 2009, p. 175) وقد حصل المدجَّنون في ضاحية شاطبة بموجب مرسوم 648هـ / 1251م على امتيازات عدة، منها وجود قاضٍ يُقضى بموجبه في جميع المنازعات بين المدجَّنين وفقًا للشريعة الإسلامية (Montalvo, 2009, p. 157) . وكان للمدجَّنين أيضًا ممن يملكون الأراضي الحقُّ بالتصرُّف بالأرض وبيعها لمدجَّن آخر. وكذلك كان للمدجَّنين الحقُّ في امتلاك ممتلكاتهم الخاصة؛ سواء المنقولة منها، أو العقارية، أو من المواشي (Montalvo, 2009, p. 185-187).

تمَّ تحديد إقامة المدجَّنين في ضاحية شاطبة، وتظهرُ هذه الضواحي بوصفها مُدنًا مصغَّرة بمساجدها، وحماماتها، وأفرانها، وأسواقها، وورش الحرف، وبيوتها ومنازلها، ومطاحنها، ومحلات الجزارة، والمقابر. وفيها كلُّ ما يحتاجه المدجَّن ليعيش حياته المُستقلَّة. وكان هناك جدارٌ له بوابة، يربط

[18] عملة فضية وزنها (10.51) غرامات من الفضة. انظر: Artur, 1989, pp. 717-721.

الضاحية الإسلامية بالمدينة النصرانية (Montalvo, 2009, p. 162). وعلى الرغم من أن المدجنين كأفراد كانوا معزولين أو يعيشون في مجتمع منغلق على نفسه، فإنّه كان هناك أيضًا اتصالٌ من خلال وسائل عديدة، منها المالية والاقتصادية والشخصية.

أما بالنسبة لنتائج المرسوم للنصارى، فقد كان النبلاءُ وأفراد الأسرة الحاكمة من أكثر المستفدين من بقاء المدجنين في ممكلة أراغون بشكل عام وشاطبة بشكل خاص؛ حيث كانت بعض الضرائب التي يدفعها المدجنون تدخل في خزائن أتباع الملك من النبلاء وأفراد الأسرة الحاكمة(Montalvo, 2009, pp. 188-190).

وكانت الزراعة والرّي والحرف أساس الاقتصاد الأراغوني لقرون عدّة؛ حيث كان المدجنون يتقنون مهن الزراعة، والري، وقد بقيت المهن الرئيسة لهم؛ حيث استفاد النبلاء من المدجنين بالحصول على أكبر عدد من الأيدي العاملة منهم بأجرة رخيصة للعمل في إقطاعاتهم. أما بالنسبة للحِرف التي كان يعمل بها المدجنون فهي كثيرة، منها: الفخار، وأعمال المعادن (الحدادة والنحاس)، والصوف، والكتان، والحرير، والصباغة، والصابون وغير ذلك من المهن. وكانت بعض الحرف حكرًا على المدجنين، مثل الخزف والبناء(Montalvo, 2009, p. 189).

وختامًا، يجدر التنويه إلى أن ما تضمَّنتْهُ بنودُ مرسوم 648هـ / 1251م، قد أعطى المدجَّنين نوعًا منَ الحكم الذاتي في ضاحية شاطبة؛ وذلك بإدارتها من خلال رئيس المدينة وزالمدينا والأمين والثاباثاليانوس. وتأكيدًا لذلك، نجد أن المصطلحات العربية، قد وردت باللغة العربية في نصّ المرسوم المكتوب باللغة اللاتينية: (el alcalde)،(zalmedín)، (alamín)،(zabazallanos). ويظهر من بنود المرسوم حصول المدجَّنين على الحرية الدينية؛ وذلك من خلال السماح لهم بإقامة شعائرهم الدينية. ونجد من خلال تلك الإشارات القليلة في المرسوم أن الاندماج الاجتماعي الكامل بين المدجَّنين والنصارى لم يحدث على الرغم من التواصلِ والتعايش الذي كان بينهم.

النتائجُ

1- استمرتْ عمليات احتلال شاطبة ست سنوات تقريبًا 638- 644هـ/ 1240 – 1246م، وتمَّ تسليم المدينة بموجب اتفاقية صلح على مرحلتين: المرحلة الأولى القلعة الصغرى لشاطبة 642هـ/ 1244م، والقلعة الكبرى في عام 644هـ/ 1246م في المرحلة الثانية.

2- كان حدوثُ الثورات في مملكة بلنسية ومنها ثورة الأزرق في عام 645هـ/1248م، وانضمام أهالي مدينة شاطبة لهذه الثورة، وتشكيلها خطرًا على ممتلكات الملك خايمي الأول في بلنسية؛ دافعًا له إلى إعادة النظر في التعامل مع أهالي شاطبة، وإصدار مرسوم عام 648هـ / 1251م.

3- حدَّد مرسوم 648هـ / 1251م حدود مِنطقة سكن أهالي شاطبة في المدينة التي أُطلق عليها ضاحية شاطبة، وتم تعيين قاضٍ ومجلسٍ للمدينة، وعُيِّنَ الأمين لإدارة ضاحية شاطبة بإشرافٍ من وكيل ملك خايمي الأول في بلنسية إيكسيمينيس بيريه دا أرينوس.

4- أعفى المرسوم أهالي شاطبة من ضريبة الجزية، وفي المقابل تمَّ تحديد الضرائب والرسوم على العقارات ومحلات الجزارة والحمامات والأفران والورش، مع ضمانِ حقّ التملُّك لتلك العقارات والمحلات التجارية، وحرية البيع والشراء.

5- كان من نتائج المرسوم أنْ أصبحت ضاحيةُ شاطبة مدينةً صغيرة للمسلمين، فيها المساجد والأسواق والحمامات والأفران، وغير ذلك، إضافة إلى كلّ ما يحتاجه سكان المدينة.

المصادروالمراجع

ابن الأبار، م.(1984). *الحلة السيراء*. (ط2). القاهرة: دار المعارف.

ابن خلدون، ع. (1408هـ/ 1988م). *ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر*. (ط2). بيروت. دار الفكر.

براتشينا، ب. (2012). *الموريسكيون الإسبان ووقائع طردهم*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الحموي، ش. (1995). *معجم البلدان*. (ط2). بيروت: دار صادر بيروت.

الحِميرى، م. (1980). *الروض المعطار في خبر الأقطار*. (ط2). بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة.

حومد، أ. (1988). *محنة العرب في الأندلس*. (ط2). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ابن خلكان، ش. (1974). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. (ط1). بيروت: دار صادر.

سالم، س. (1995). *شاطبة الحصن الأمامي لشرق الأندلس في العصر الإسلامي*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

سعيدان، ع. (1985). *علائق الحفصيين ببلاط أراغون في عهد جاكمو الثاني*. تونس: مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر.

عنان، م. (1997). *دولة الإسلام في الأندلس*. (ط4). القاهرة: مكتبة الخانجي.

Arabic sources and references

Al-Hamawi, S. (1995). *Dictionary of Countries*. (2th ed.). Beirut: Dar Sadir.

Al-Himyari, M. (1980). *Al-Rawd Al-Mu'tamar fi Khabar Al-Aqtar*. (2th. Ed.). Beirut: Nasser Foundation for Culture.

Annan, M. (1997). *The Islamic State in Andalusia*. (4th ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Brachina, P. (2012). *The Spanish Moriscos and the Facts of Their Expulsion*. (1th. Ed.). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Houmed, A. (1988). *The Ordeal of the Arabs in Andalusia*. (2th ed.). Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing.

Ibn al-Abbar, M. (1984). *Al-Hillah al-Sira'*. (2th ed.). Cairo: Dar al-Ma'arif.

Ibn Khaldun, A. (1988). *Diwan Al-Mubtada' wa Al-Khabar fi Tarikh Al-Arab wa Al-Barbar wa Al-Aza'ir min huwa Al-Ta'meem*. Edited by Khalil Shahada. (2th ed.). Beirut: Dar Al-Fikr.

Ibn Khallikan, Sh. (1974). *Deaths of Notable People and News of the Sons of the Age*. (1th ed.). Beirut: Dar Sadir.

Saidan, A. (1985). *The Hafsid relations with the Aragonese court during the reign of Jacques II*. Tunis: Saidan Printing and Publishing Foundation

Salem, S. (1995) .*Shatiba, the Front Fortress of Eastern Andalusia in the Islamic Era*. Alexandria: University Youth Foundation.

References

Barceló, M. (1982). *Los **Banu Isa**, **alcaides** de Xàtiva y Montesa*. Xativa: en Fira d'Agost.

Biox, V. (1837). *Xativa, Memoria, Recuerdos y Tradiciones de este Antigua Ciudad*. Xativa: Imprenta y Librería de Blas Bellver.

Deusa, M. (1976). *la area de infulencia de xativa*. Valencia: Universidad de Valencia.

Envic, G . (1992). Los mudéjares de la Valencia medieval: renta y señorío. *Revista Internacional de Ciencias Sociales*,14, 29-48.

Francisco, F., & González. (1866). *Estado Social y Político de los Mudéjares de Castilla*. Madrid: Real Academia de la Historia.

Guichard, P. (2001). *Al-Andalus frente a la conquista cristiana. Los musulmanes de Valencia (siglos XI- XIII).* Valencia: Biblioteca Nueva.

Artur, M. (1989). Breve aportación al estudio de la metrología numismática del reino de Aragón en los siglos XIII y XIV. *Aragón en la Edad Media*, 8 , 717-721.

Jaim I El Conquistador Libro de sus hechos. (1848). Valncia: C.S.I.C.

Los documentos árabes diplomáticos del archivo de la corona de Aragón. (1940). Madrid: imprenta de estanilos maestre.

Montalvo, J.(2009). Los Mudéjares en Aragón y Cataluña en el Reinado de Jaime I. *Esteban Sarasa Sánchez*, 157-198.

Rubio, A.B. (1986). La frontera del Reino de Murcia en la política castellano-aragonesa del siglo XIII. *Miscelánea medieval murciana*, 13, 133-154.

Swift, F. (2012). *Vida y Época de Jaim I El Conquistador*. Zaragoza: C.S.I.C.

Torres F. J. (1998). *La delimitación del Sudeste peninsular (Tratados de partición de lo Reconquista)* .Murcia: Digitium, Universidad de Murcia.